

رؤية مشتركة لمكافحة الفساد - تونس



الدباجة

1 / التزام تونس بالاتفاقيات الدولية والإقليمية و العربية لمقاومة الفساد ويضاف إليها المرسوم الإداري عدد 120 لسنة 2011.

جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية

- الكسب غير المشروع
- قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحصوا باطلاً
- إساءة استعمال السلطة خلفاً للقانون
- كل فعل يؤدي بالمساس بالأموال العامة
- الجرائم المنصوص عليها في قانون غسل الأموال
- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العمومية والمخلة بالثقة العامة بالقوانين العقوبات السارية

الرؤية :

مجتمع تونسي ديمقراطي يقوم على المشاركة الاجتماعية والنزاهة والشفافية والمساءلة

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية

1/ عناصر القوة

- صياغة دستور جديد
- مجتمع مدني ناشط / حرك مدني / واعي للشأن العام
- توجه شعبي نحو الديمقراطية و محاربة الفساد
- إرادة سياسية تجمع على محاربة الفساد
- وجود هيئة مستقلة ينص علي مرسوم الذي يقفل استقلالها المالي والإداري ويضمن لها ديمومتها ويوفر لها الغطاء القانوني

2/ عناصر الضعف :

- عدم وضوح الأدوار للجهات الحكومية
- حداثة هيئة مكافحة الفساد وكثرت المهام المنوطة بها مما يتطلب توفو الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بهذه المهام

- حداثة مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بمكافحة الفساد وتعزز التوعية المدنية في الوقاية من الفساد ومحاربه
- استفحال الفساد في مستويات عديدة في مؤسسات الدولة وفي المجتمع
- غياب رؤية وطنية وإستراتيجية و سياسات لمكافحة الفساد

3 / الفرص :

- رفض شعبي قوي فالمجتمع للفساد
- توجه دولي لمحاربة الفساد
- علاقة متميزة مع مؤسسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمسألة الإقليمية والدولية
- وجود مؤسسات دولية محايدة متخصصة ولديها خبرات عالمية على إستعداد لتقديم الدعم الفني لمقاومة الفساد

4/التحديات

- إرتفاع سقف توقعات المجتمع لنتائج
- ضعف التنسيق الدولي في مجال تسليم المجرمين و إسترداد المتحصلات الجرمية
- ضعف الأعلام الإستقصائي
- الصعوبة المصاحبة لعملية التغير للنظم الإدارية
- الحقة الزمنية الطويلة نسبياً المطلوبة لتغير سلوكيات المواطن و ترسيخ قيم المواطن وثقافة النزاهة

الشركاء في مكافحة الفساد

إن عملية مكافحة الفساد تتطلب جهد مشترك ومتواصل بحيث تضطلع كل جهة بمسؤوليات محددة وصولاً إلى جهد متكامل في عملية الوقاية من الفساد ومحاربه على المدى الطويل. وهؤلاء الشركاء هم :

(1) السلطة التنفيذية من خلال رئاسة الجمهورية والحكومة

(2) السلطة التشريعية ؛ المجلس التأسيسي حالياً و البرلمان لاحقاً

(3) السلطة القضائية : قضاء مستقل ،

(4) نيابة عامة مستقلة

(5) هيئة قوية لمكافحة الفساد

(6) دائرة المحاسبة

(7) الإعلام

(8) المؤسسات التربوية

(9) مؤسسات المجتمع المدني

(10) الأطراف الدولية والإقليمية والعربية في مكافحة الفساد

المحاور الأساسية

- 1) تعزيز وسائل الوقاية من الفساد (الإدارات ، مدونات السلوك ، الميثاق الإدارات)
- 2) انفاذ القانون والملاحقة القانونية
- 3) رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب في مجال مكافحة الفساد (المجتمع المدني و الإعلام)
- 4) تنسيق جهود مقاومة الفساد (القوانين والمؤسسات ؛ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)
- 5) التعاون الدولي والإقليمي المنظم
- 6) تعزيز قدرات ودور هيئة مقاومة الفساد

اليات التنفيذ

نتيجةً للمشاورات العديدة التي انطلقت مع الإعلان على خريطة الطريق في 02 جويلية 2012 وما تمخضت عنه هذي المشاورات والدراسات من ضرورة اعمال مبدأ المشاركة لكافة الشركاء في مكافحة الفساد سابق الذكر فاننا نرتئي ضرورة البدء بالعمل فوراً على :

- 1) تشكيل لجان قطاعية تختص بتطوير إستراتيجية لمكافحة الفساد كل في قطاعها خلال فترة تحددها هذه اللجان في أول اجتماع لها
- 2) تشكيل لجنة وطنية من ممثلين عن الجان القطاعية وتكون المهمة الأساسية لهذه اللجنة صياغة
- 3) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مستندةً على الإستراتيجية القطاعية
- 4) يراعى اشراك الفاعلين الأساسيين في كل قطاع على حده تجسيدا لمبدأ المشاركة
- 5) عند الانتهاء من إعداد المسودة الأولى من الإستراتيجية المقترحة يتم عقد ورش عمل متخصصة تمهيداً لإقرارها وبدء العمل
- 6) يتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء مكونة من : هيئة مكافحة الفساد ، وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد ، وزارة العدل ، الجهاز القضائي ، النيابة العامة ، دائرة المحاسبات و هيئات الرقابة على أن تقوم هذه اللجنة بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل طرف واليات التنسيق
- 7) وضع وتنفيذ و تقييم سياسات عامة لمكافحة الفساد بجميع اشكاله وتعمل عل كشف مواطنه ومعالجة اسبابه والوصية منه والحد من انتشاره من خلال تفعيل الثقافة الإجتماعية الراضة للفساد والمتعاملة مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لإتخاذ الاجرائات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه .
- 8) احداث صندوق لتمويل مكافحة الفساد في تونس بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي.